



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

التحديات الداخلية والخارجية لحكومة السيد السوداني

د. مصطفى الدراجي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

التحديات الداخلية والخارجية لحكومة السيد السوداني

د. مصطفى الدراجي*

مقدمة

توارثت الحكومات المتعاقبة بالعراق منذ 2003 كثيراً من المشكلات والتحديات منها ما كان موروثاً من النظام السابق، ومنها مشكلات جديدة صاحبت تغيير النظام، وكان المفروض أن المرحلة الانتقالية تضمّنت من الخطط ما يعالج كثيراً من المشكلات التي تصاحب الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية.

لكن يا للأسف لم تكن الحكومات العراقية قادرةً على حل تلك المشكلات، واستمرت بترحيلها من حكومة إلى أخرى، بل غدت تلك المشكلات تتزايد مع كل حكومة تتشكل، وتواجه حكومة السيد السوداني الآن كثيراً من التحديات الداخلية، والخارجية التي عجزت الحكومات السابقة عن حلها، ناهيك عن التحديات الجديدة التي تفرضها البيئة الداخلية، والخارجية؛ نتيجة التفاعلات المحلية والإقليمية، وفي مختلف الأحوال تتطلب جميع هذه التحديات اعتماد سياسات عقلانية وخطط جريئة؛ لاحتوائها، منها ما يتطلب عملاً سريعاً وآنيّاً؛ لتفادي تأثيرها على الحكومة والمجتمع، ومنها تحديات كبيرة تحتاج أن تؤسّس خطط وإستراتيجيات لمعالجتها على مدد طويلة.

ونحاول -في هذه الورقة- أن نسليط الضوء على بعض التحديات المهمة التي تواجه الحكومة لعام 2023، والتي تتطلب حلولاً سريعة؛ لأنّها بمنزلة تحديات وتهديدات تهدد عمل الحكومة، ونجاح عملها، وبقاءها في المدة المحددة لها، ونتيجة ترابط التحديات الداخلية والخارجية في المسببات والمعالجات، سنقوم بشرح التحديات الداخلية والخارجية التي ستواجه الحكومة العراقية في عام 2023، ونصنّفها على النحو الآتي:

أولاً: التحديات الداخلية للعراق 2023.

توجد جملة من التحديات الداخلية الموروثة من الحكومات السابقة، وتحديات أفرزتها تطورات المجتمعات، والتطور التكنولوجي، مروراً بسقوط النظام السياسي 2003، والعملية السياسية الهشّة، تبدأ بالمشكلات السياسية، وتطول القائمة لتشمل معظم مفاصل المجتمع والدولة، كل تلك

* باحث.

التحديات أجمع عليها جملة من المهتمين بالشأن السياسي العراقي؛ لأهميتها، ومن المفترض إعطاؤها الأولوية؛ لمعالجتها في مدار الأعوام المقبلة، ومن أهمها الآتي:

1. الانتخابات

من أبرز التحديات التي تواجه حكومة السيد السوداني هي الانتخابات، بغض النظر عن أنها نيابية أو محلية؛ لأنَّ السيد السوداني ألزم نفسه في برنامجه الحكومي الذي صوّت مجلس النواب العراقي عليه، في 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2022 إذ ورد فيه: (إجراء انتخابات مجالس المحافظات، وتعديل قانون الانتخابات النيابية العامة في 3 أشهر، وإجراء انتخابات مبكرة في عام)، ويمثّل هذا التصريح أو الاتفاق حول البرنامج الحكومي عقبات عديدة، منها أنَّ المفوضية العليا للانتخابات قد ربطت أي انتخابات مبكرة بتحقيق شرطين وفق تصريحات عضو مفوضية الانتخابات عماد جميل: هما (إمكانية إجراء انتخابات مبكرة في سنة يعتمد على إنجاز القانون الخاص بها، وتوفير الأموال، ولهذا نحن بانتظار القانون الذي ستجرى على أساسه الانتخابات المقبلة، وكذلك توفير الأموال؛ لمعرفة كم نحتاج من الوقت لإجراء العملية الانتخابية)، فضلاً عن ذلك فإنَّ قادة الإطار لديهم الرغبة بتعديل قانون الانتخاب، والنظر في مسألة العد والفرز الإلكتروني، ليكون يدوياً، وكذلك مراجعة توزيع الدوائر الانتخابية، إلى جانب معالجة مسألة انتخابات العراقيين في الخارج الذين حُرّموا في الانتخابات الماضية من الاقتراع، والرغبة في العودة إلى العمل بقانون الانتخابات القديم المعروف بقانون «سانت ليغو»، الذي يقسم العراق على (18) دائرة انتخابية كبيرة على عدد المحافظات، ويرى أعضاء الإطار التنسيق ضرورة تسمية مجلس مفوضين جديد لمفوضية الانتخابات، وهو ملف حساس للغاية أيضاً، إذ يعدُّ الإطار أنَّ ترشيح أعضاء المفوضية عن طريق القوى السياسية جميعاً أفضل من انتداب قضاة كما حصل بالمفوضية الحالية، كل هذه التعديلات في قانون الانتخابات ومفوضية الانتخابات وتأخير وقت إقرار القانون وموعد إجراء الانتخابات ستجعل الحكومة في حرج أمام التيار الصدري والشارع العراقي بصورة عامة، بعد انتهاء المدة المذكورة من دون عمل شيء يذكر، فضلاً عن أنَّ الناخب العراقي لم يعد يرغب بعملية ديمقراطية قائمة على المحاصصة، وترجم ذلك بعزوفه عن المشاركة في الانتخابات العراقية¹.

1. عادل النواب، العراق: شكوك بنجاح حكومة السوداني بإجراء انتخابات خلال عام، موقع العربي الجديد، 31 أكتوبر 2022، <https://www.alaraby.co.uk/politics>.

2. عودة التيار الصدري

من الأزمات الأخرى المتوقعة هي عودة التيار الصدري للمشهد السياسي عقب انسحاب السيد الصدر من العملية السياسية بصورة كاملة، وتحوله إلى مراقب للعملية السياسية بصمت دون أن يعلم أنصار الصدر والمقربون منه توجهات السيد الصدر في المرحلة المقبلة، وطرائق العودة للعملية السياسية العراقية، لكن يُؤكِّد هؤلاء الأنصار في الوقت نفسه أنهم مستعدون لأي قرار يصدر عنه، ووفق الخطوط المعروفة التي عادةً ما يسلكها الصدر، والممثلة بالاحتجاجات والمعارضة الشعبية في الميادين والساحات العامة، ويرى مراقبون ومحللون للوضع السياسي العراقي أنَّ الصدر ينتظر «لحظة الإخفاق» من حكومة السوداني في حال تجاوزت الدستور ببعض القرارات، أو الإخفاقات الناجمة عن قرارات غير مدروسة، أو الاعتداء على شرائح معينة، أو الفشل في ملفات محددة؛ لتبرير العودة عن طريق الاحتجاجات الشعبية والوقف مع بعض الشرائح الاجتماعية المتضررة، أو انتظار سلوك الخيار الثاني عبر الانتخابات المحلية، أو انتخابات مجلس المحافظات وهو الخيار الأسلم².

وفي المظاهرات أو الاحتجاجات التي سيكون فيها التيار الصدري العامل الرئيس ستجد الحكومة نفسها أمام خيارات صعبة، أمَّا القيام بإصلاحات حاسمة وصعبة قد تجعل حلفاء السوداني في الإطار التنسيقي يسحبون الدعم منه، أو قمع تلك المظاهرات، والتي قد تتسبب إسقاط الحكومة إذا ما اكتسبت شرعية، أو على الحكومة العمل على تنفيذ وعودها حتى وإن كانت وقت التنفيذ متأخر، لكن بالمجمل هي أزمة في النظام السياسي بين قطبين في السياسة لهما الثقل نفسه، لكنَّها قد تؤجِّل بين الحين والآخر.

3. الحراك الشعبي وضعف القبول الاجتماعي

تُوضِّح حالة عدم الثقة بين الحكومة والفئات المحتجة والتي معظمها من (فئة الشباب) لنا بصورة رئيسة الفجوة بين متغيرين أساسيين:

المتغير الأول: الحركة الجيلية المتصاعدة التي يطمح لها الشباب التي هي نتاج طبيعي لحركة التغيير في المنطقة العربية تحديداً، ومنذ عام 2011 وعدم قدرة الحكومات العراقية على الانتباه إلى هذا التغيير والطموح.

2. محمد الباسم ، العراق: هل يعود الصدر من بوابة مجالس المحافظات؟ موقع العربي الجديد، 08 يناير 2023،

<https://www.alaraby.co.uk/politics>

المتغير الثاني: التعرُّب في التفكير والسلوك من المعنوي إلى المادي، أي: تقليص مساحة العقائد والمبادئ إلى مساحة البراغماتية والوظائف، أي: الانتقال من المحسوس إلى الفضاء المادي، أمام هذا التغير وعدم التعاطي معه بصورة جدية؛ ممَّا أدَّى إلى زيادة الفجوة بين عنصر القبول والرضا الشعبي من جهة والمنجز الحكومي من جهة أخرى، فضعف الخدمات وانتشار البطالة أسهم في زيادة الرفض الشعبي للسياسات الحكومية وعدم الاقتناع بها.

إلى جانب ذلك، فإنَّ طبيعة الحراك الشعبي وظهور فئات جديدة من الشباب لها سمات فكرية تختلف عن الأجيال التي سبقتها - كما ذكرنا سابقاً- جعل طبيعة السلوك الاجتماعي تتبدل عمَّا كانت عليه، فالجيل الشبابي الناشئ بعد عام 2003 يتصل بمعتقدات ومنظومات فكرية قائمة على أساس الحقوق والواجبات غير أنَّها لم تحصل على الحقوق، ممَّا جعلها غير مستعدة؛ لتنفيذ الواجبات التي تقع على عاتقها.

ومع أنَّ الحكومة شرعت منذ مجيئها بإجراءات تهدف لامتصاص النقمة المتراكم جمعياً؛ بسبب الحكومات السابقة مثل تخفيض سعر كارت الهاتف، والمضي بإجراءات تمليك العشوائيات والأراضي الزراعية، فضلاً عن الشروع بحملة تعيينات واسعة شملت عشرات الآلاف من الخريجين، إلا أنَّ ذلك لا يضمن عدم خروج الاحتجاجات مجدداً بصورة أوسع وأخطر في صيف 2023 في حال استمر تردي الخدمات، وخصوصاً الكهرباء التي لم تستقر حتى في فصل الشتاء، وأزمة الدولار المتصاعدة باستمرار وما سببته من غلاء المعيشة، وما يزيد من خطورتها أنَّ الاحتجاج هذه المرة قد يكون مسيساً، ومن ثمَّ قد يدفع باتجاه الصِّدام مع القوات الأمنية؛ لاثام الحكومة لاحقاً بأنَّها لم تحسن التعامل مع المحتجين.

4. انتشار السلاح خارج سلطة الدولة

يُعدُّ انتشار السلاح خارج سلطة الدولة أحد مظاهر البيئة الداخلية العراقية، وتهديداً جدياً للحكومة العراقية ومؤسساتها، لا سيَّما بعد تسارع وتيرة الأحداث وتصاعدها في العراق، وفشل كل مشاريع الحكومات المتعقبة بحصر السلاح بيد الدولة، ولا شكَّ أنَّ السلاح المنفلت ينهض بدور كبير ومركب في تقليص موارد الدولة وزيادة المخاطر الاقتصادية والأمنية من جانب، وفشلها في فرض الإكراه الشرعي على جميع أفراد المجتمع من دون استثناء من جانب آخر، إذ يعمل حملة السلاح المنفلت على الاستيلاء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على موارد الدولة، مثلما نراه الآن

في المنافذ الحدودية التي تسيطر عليها بعض هذه المجموع، وعند هبوط أسعار النفط كما حصل في سنة 2020 ستبدأ المجموع المسلحة بالاعتقال فيما بينها؛ للسيطرة على الرقع الجغرافية التي تؤمن لها الموارد مثل المنافذ، أو الآبار النفطية، أو المصانع.

بمعنى آخر، إنَّ خطر السلاح المنتشر بين شرائح المجتمع وتحت أي مسمى يشكّل خطراً جسيماً على الاستقرار الأمني، والسياسي، والاقتصادي، ولن يتمكن العراق من التعافي منه ما لم يُسيطر على هذا السلاح³، فضلاً عن أنَّ السلاح المنفلت المنظم خارج إطار الدولة والذي تحمية وتشرعنه بعض الأحزاب والقوى السياسية، وهو يعمل على تقويض الدولة؛ للحفاظ على مكاسبها السياسية والمالية، وقد تنذر بعودة البلاد من الديمقراطية إلى الدكتاتورية مجدداً.

ومن المخاطر الأخرى للسلاح المنفلت هو إضعاف الموثوقية الدولية للعراق، ومثال على ذلك في العام 2020 عبّرت المفوضية الأوروبية وبصراحة عن ذلك حينما أدرجت العراق إلى جانب دول أخرى ضمن قائمة الدول التي تشكل خطراً مالياً على الاتحاد الأوروبي، مبرّز ذلك الأجراء بالقصور العراقي الواضح في مجال مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وانتشار السلاح خارج إطار المؤسسة الأمنية، وتقول المفوضية إنَّ تلك الدول تشكّل تهديداً كبيراً على نظام الاتحاد المالي⁴.

إذن، السلاح المنفلت بمختلف مسمياته وصوره الذي يمثّل غطاءً للفساد في العراق، وسيكون تحدياً كبيراً أمام أي إصلاح اقتصادي يهدف إلى محاربة الفساد، أو الإصلاح في هيكل النظام السياسي أو المؤسسة الأمنية، وسيعدُّ السلاح المنفلت الإصلاح تقويضاً لقوته، وسيفشل أي مشروع لحصر السلاح بيد الدولة من دون وجود رغبة حقيقية من قبل الأطراف الحاملة للسلاح التخلي عنه، والركون إلى العمل الديمقراطي السلمي، والرغبة في تقوية سلطة الدولة.

3. فرهاد علاء الدين، دولة تنهاوى: فشل أمن العراق ونظامه السياسي، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 2 يونيو 2021،

<https://www.alhurra.com/iraq>

4. العراق في قائمة الدول عالية المخاطر، صحيفة المدى، العدد 4719، نسخة الكترونية، 2020/07/09،

[/https://almadapaper.net](https://almadapaper.net)

5. الفساد

الفساد في العراق بعد أن كان ظاهرة أصبح ثقافة تغذيها ممارسات الأحزاب، والحركات السياسية بالعراق، وتعجز الحكومات عن حلها أو الوقوف بوجهها مع إصدار القوانين والعقوبات، وتشكيل الهيئة العليا لمكافحة الفساد، فأصبح متجذراً في المجتمع؛ لينتقل إلى مؤسسات الدولة ومفاصلها المهمة، وبات يشل حركة البناء، والتنمية، والتطور، وينخر في جسد الاقتصاد المتهاوي ويبدد الثروات المالية والإدارية، وبذلك سيكون تحدي الفساد من أخطر التحديات التي تواجه الحكومة في ظل حماية الأحزاب السياسية المشاركة بالسلطة لبعض الشخصيات التي تنتمي إليها، وقد يضع هذا الأمر الحكومة في حرج بحال لم تتمكن من محاسبة أي موظف يعمل في وزارة محددة ينتمي لحزب مشارك في حكومة المحاصصة.

فضلاً عن أنّ الحصانة التي تمنحها بعض القوى للفساديين حوّلت الفساد إلى شبكة متوغلة في بعض المؤسسات لا يمكن لأحد مواجهتها، لذا فإنّ مهمة الحكومة ستكون صعبة؛ لأنّها ستجد نفسها في مواجهة الفساد المرتبط بالأحزاب وشركائها في العملية السياسية، ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ العراق يُصنّف ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم، إذ احتل المرتبة (157) عالمياً ضمن مؤشرات مدركات الفساد الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية عام 2021⁵.

6. انتشار ظاهرة المخدّرات (التجارة والتعاطي).

وصلت تجارة المخدّرات وتعاطيها في البلاد إلى آفاق غير مسبوقة تنهش جسد المجتمع، بعدما تحول العراق من ممر للمخدّرات إلى مستهلك في العقدين الأخيرين، ووفق المتخصصين، وأنّ سبب انتشارها يعود إلى التغيرات التي طالت مختلف جوانب الحياة، لا سيّما بعد عام 2003، فالبيئة الاجتماعية السائدة بمختلف تجلياتها مثّلت تربة خصبة لنمو كثيرٍ من مفردات الحياة مثل غياب المساواة وغياب العدالة الاجتماعية والفساد والتفكك الأسري مع تنامي مشاعر العجز، واللاجدوى في أكثر من مجال من مجالات الحياة، ومن ثمّ جاءت ردود الفعل السلبية لتمثّل استجابة طبيعية لإرهاصات هذا الواقع، كذلك من أسباب انتشارها غياب الحلول التي تعالج الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية من فقر وبطالة وقلة الوعي، وعدم وجود تقنيات حديثة للكشف عن

5. تحقيقات وتوقيفات... هل يشهد العراق تحولا في مواجهة الفساد؟، موقع 30، skynewsarabia نوفمبر 2022، موقع <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1576311> ،

المخدرات في المناطق الحدودية، وتورط جهات سياسية ومجاميع مسلحة بتجارة المخدرات.

وعلى صعيد الأرقام أوضح مستشار الصحة النفسية في وزارة الصحة عماد عبدالرزاق بلوغ عدد الذين عُولجوا منذ بداية عام 2022 إلى 4500 مدمن ومتعاطٍ للمخدرات، وأنَّ أكثر المتعاطين بأعمار تتراوح من (15 إلى 30) عاماً، كما سجّل عام 2022 اعتقال نحو (14) ألف شخص بين متعاطٍ ومتاجر بالمخدرات⁶، وأكّدت مديرية مكافحة المخدرات القبض على أكثر من (15) ألف متهم بقضايا المخدرات في العام المنصرم، فقد كشف مجلس القضاء الأعلى في العراق أنَّ نسبة إدمان الشباب على المخدرات قد تصل إلى (50%)، وعزى الأمر إلى «سوء الأوضاع الاقتصادية» في البلاد، إذ إنَّ النسبة الأكبر وحوالي (70%) منها هي في الأحياء الفقيرة، والمناطق التي تكثر فيها البطالة وغيرها من المشكلات الاجتماعية»، مشيراً إلى أنَّ «جرائم المخدرات لم تعد محصورة بالرجال، بل أصبحنا نلاحظ تورط النساء فيها⁷، إذ إنَّ (10) مليون من فئة الشباب المنتجة النشطة في المجتمع معطلة، أو مهددة بالتعطيل، ممَّا ينتج عنها حالة من الاختلالات الأمنية، وارتفاع نسبة الجريمة.

7. التغيرات البيئية والتهديدات المناخية

يؤثّر التغيُّر البيئي والمناخي على الأمن الإنساني تأثيراً كبيراً، ويخلق مشكلات مركبة تتشابك في أسبابها وعلاجاتها وتداعياتها، إذ تؤثر تأثيراً كبيراً على النشاط الاقتصادي الزراعي من حيث الزراعة، والعمالة، وإنتاج المحاصيل الرئيسية، وتحقيق الأمن الغذائي.

ويُعدُّ العراق من أكثر الدول تأثراً بالتغيرات المناخية، إذ تصنف تقارير الأمم المتحدة العراق واحداً من ضمن أكثر خمس بلدان هشاشة في العالم تجاه تغيُّر المناخ، وقد شهد في السنوات الماضية اضطرابات وتغيرات مناخية واضحة وملموسة، إذ سجّلت درجات الحرارة ارتفاعات كبيرة، وانخفاض هطول الأمطار، وازداد الجفاف، وشحت المياه وتزايد التصحُّر، وزيادة تركيزات غاز ثاني أوكسيد الكربون (CO₂) وغيرها من الظواهر الشديدة، والتي كانت لها تبعات على صحة الإنسان أولاً، وعلى القطاعات الرئيسية مثل المياه، والزراعة، وانعدام الأمن الغذائي، فضلاً عن إعاقة الجهود الرامية

6. عادل فاخر، المخدرات في العراق.. آفة خطيرة تفتك بجسد المجتمع، بحث منشور على موقع الجزيرة، 5/1/2023، <https://www.aljazeera.net>

7. ظاهرة تفشي المخدرات في العراق... مخاوف دون إجراءات حكومية، موقع 22/05/2021، roj news.ar، <https://rojnews.news/ar>

للحد من الفقر وزيادة الرخاء المشترك.

وقد ارتفع متوسط درجات الحرارة في المدة 1901 - 2021 بنحو درجتين مئوية، وهي أعلى حتى من المتوسط العالمي، وإنَّ من شأن هذا الارتفاع في درجات الحرارة أن يقوِّض الأراضي الصالحة للزراعة، ويسبِّب انخفاض الناتج الزراعي وإنتاجية العمل، ممَّا يهدِّد الأمن الغذائي، ممَّا دفع وزارة الزراعة والموارد المائية إلى تقليص الأراضي الصالحة للزراعة بنحو (50%)؛ بسبب نقص المياه، وارتفاع الملوحة، ممَّا هدَّد سبل عيش المزارعين.

أمَّا فيما يتعلق بالانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، والذي يمثل العامل الأبرز في ظاهرة الاحتباس الحراري فقد شهد هو الآخر ارتفاعات واضحة وكبيرة، لا سيَّما في العقدين الماضيين، وكما هو موضح في الشكل الآتي.

انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون التراكمية في العراق للمدة 2001 - 2020 (مليار طن)



يتضح عن طريق الشكل أنَّ حجم الانبعاثات التراكمية ارتفعت من (1.995) مليار طن في عام 2001 لتصل إلى (4.657) مليار طن، وبمعدل نمو مركب بلغ (4.3%) في المدة (2001 - 2020)، ويساهم قطاع النفط بنحو (40%) من الانبعاثات؛ بسبب حرق الغاز المصاحب، وسبب هذا التراكم بالغازات كثيراً من الأمراض وفي مقدمتها السرطان، ناهيك عن

الاحتباس الحراري كما أشرنا من قبل، فضلاً عن هناك إستراتيجيات وطنية، ومشاريع لتكافح التغيُّر المناخي والتصحر لكن طالها الفساد، ولم تخرج من الإدراج إلى الواقع⁸.

أمَّا المياه فإنَّ ارتفاع درجات الأرض وتغيُّر المناخ يساوي انخفاض دورة المياه. يرى معظم الناس أنَّ درجة حرارة الأرض ارتفعت درجة واحدة فقط؛ لأنَّهم لا يرون ما يراه العلماء، وأي مأساة في مجال المياه والمناخ تكاد تحل بالأرض، وتأثير هذا التغيير في حصول عدم التوازن بين سقوط الأمطار والفيضانات والجفاف، وقد سبَّب المناخ المضطرب لكوارث عدم توفر الغذاء ونقص المياه وزيادة نسبة الفقر.

تشير مؤسسة جاتام هاوس (Chatham House) في تقرير لها بعنوان (لا تحل مشكلة المياه في العراق باستخدام سياسة قديمة) إلى أنَّ واجب أي رئيس وزراء في العراق في المستقبل يجب أن يكون حل مشكلة المياه؛ لأنَّ الحكومات المتعاقبة ساهمت في تضخم المشكلة، ووفَّق جاتام هاوس فإنَّ العراق كان يتمتَّع بوضع مائي جيد لغاية سنة (1970)؛ لوجود نهري دجلة والفرات، ولكن بعد ذلك فقد البلد حوالي (40%) من مياهه. ويعود سبب ذلك جزئياً إلى سياسات الدول المجاورة (خصوصاً تركيا) تجاه العراق. فضلاً عن أثر ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض نسب سقوط الأمطار على مخزونات العراق المائية، إذ يتبخَّر حوالي (8) مليار متر مكعب من المياه من الخزانات العراقية.

وتحدث وزير المصادر المائية العراقي السابق (مهدي رشيد الحمداني) عام 2021 حول نقص الماء بالقول: إنَّ التصريفات المائية الآتية من تركيا عن طريق نهري دجلة والفرات انخفضت بنسبة (50%). وأنَّ الروافد والأنهار مثل سدة دربندخان (في شمال العراق) وصلت بحدود الصفر. كما أنَّ نهر الزاب في منطقة كركوك انخفضت مياهه بنسبة (70%). ولا يخفي الحمداني أنَّ إيران غيَّرت مجرى كثير من الأنهار المهمة، والتي كانت تصب في العراق مثل نهر سيروان، والتي حاولت إيران باستمرار تجفيفها كما أنَّ إيران غيَّرت مجاري الأنهار في المناطق الحدودية في ديالى وخانقين إلى داخل إيران⁹.

8. سلطان جاسم النصاروي، التغير المناخي في العراق: مشكلة مركبة بحاجة إلى حل، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2022.4.1. [/https://business.uokerbala.edu.iq](https://business.uokerbala.edu.iq)

9. بهروز جعفر، أزمة نقص المياه في العراق: مخاطرها، مظاهرها، وآليات التعامل معها، مقال منشور في موقع شفق نيوز، -11-8. <https://shafaq.com/ar>, 2021

قد فاقمت أزمة المياه وشحتها في العراق مع مرور الوقت حالة الجفاف في البلد، ولقد قالت الحكومة العراقية إن مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل لموسم 2021 - 2022 ستغطي فقط (50%) من المساحة المزروعة العام الماضي، إذ إن نقص المياه في العراق أمر مخيف، واحتمال شحها إلى درجة لا تبقي مياها لأي نشاط غير الشرب، وإن التدهور البيئي حلقة يزداد اتساعها، تبدأ من قلة مستويات المياه العذبة وهي مشكلة عالمية، لكن في العراق يضاف إليها درجات الحرارة المتزايدة؛ لقلة الغطاء النباتي، والتلوث، مما يؤدي إلى التصحر، ويؤدي التصحر مرة أخرى إلى قلة إنتاج النباتات للأوكسجين، وتقليل الأمطار.

8. الخلايا النائمة للجماعات الإرهابية

مع تمكن القوات العسكرية في العراق وسوريا من هزيمة تنظيم داعش، واستعادة السيطرة الكاملة على آخر الأراضي، لكن ما زالت تشكّل الخلايا النائمة لتنظيم داعش تهديداً بالغاً يتمثل في عودة المقاتلين إلى المناطق التي حُررت في العراق؛ لتنفيذ عمليات إرهابية ومواصلة نشاطها، ووجود مثل تلك الخلايا يساعد التنظيم في الاستمرار بالوجود على الساحة، لا سيّما في ظل قدرته على تجنيد عناصر جديدة، خصوصاً من المناطق التي كان يوجد فيها من قبل، وتنتشر فيها أفكاره، مع انحساره بصورة كبيرة، ولجوؤه إلى الجبال والصحاري، ومؤخراً سجّل العراق في شهر يونيو 2021، ما يقرب من (34) تفجيراً استهدف أبراج نقل الطاقة داخل العراق تبنته عناصر داعش الإرهابية، ناهيك عن الهجمات الإرهابية على دوريات الجيش العراقي في جبال مكحول ومحيطها، ويفيد تقرير للأمم المتحدة نشر في فبراير 2021، إن تنظيم داعش الإرهابي يحافظ على وجود سري كبير في العراق وسوريا، ويشن تمرداً مستمراً على جانبي الحدود بين البلدين مع امتداده على الأراضي التي كان يسيطر عليها سابقاً، وقال التقرير إن «تنظيم داعش ما زال يحتفظ بما مجموعه عشرة آلاف مقاتل نشط في العراق وسوريا»¹⁰.

إذن، خلايا داعش الإرهابية، مع فقدان سيطرتها على المدن، وانحسار نفوذها، وتخفيف منابع تمويلها، والنقص في عدد وعدّة مقاتليها، ما تزال موجودة في جبال وصحاري بعض المحافظات العراقية، وهي خطيرة؛ لأنها ما تزال تمتلك القدرة على شن هجمات وتعرضات على قوات الجيش العراقي، وضرب بعض البنى التحتية العراقية.

10. سهام عبدالرحمن، أخطار الخلايا النائمة لتنظيم داعش في العراق، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، فبراير 18، 2022، <https://www.europarabct.com>.

ثانياً: تحديات السياسة الخارجية العراقية 2023.

تمتد القيود الداخلية والخارجية على السياسة الخارجية العراقية إلى ما قبل العام 2003، وما زاد الأمر صعوبة على صانع القرار العراقي البيئة المضطربة للشرق الأوسط، وتنازع المصالح الإقليمية والدولية التي جعلت من العراق ساحة لتصفية مصالحها، وخط أمني لأمنها القومي، لذا برزت جملة من التحديات أمام صانع القرار في السياسة الخارجية، ومن أهم تلك التحديات التي تواجه الحكومة والتي تحتاج الأولوية بالمعالجة هي الآتي:

1. مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق

تواجه السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2022 تحدي التعامل مع مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق، فتوجد احتمالات عديدة لمستقبل هذا الوجود العسكري الأمريكي منها احتمال زيادة كبيرة، ويفترض هذا الاحتمال أن الولايات المتحدة ستمارس ضغوطاً على الحكومة العراقية؛ للقبول بزيادة عدد القوات الأمريكية الموجودة في العراق، مستغلة حاجة العراق إلى الأسلحة الأمريكية، وذريعة زيادة هذا الوجود، يهدف إلى حماية العراق من الأخطار الإرهابية والخارجية.

سيكون احتمال زيادة عدد القوات الأمريكية في العراق له تداعيات كبيرة على السياسة الداخلية والخارجية العراقية، إذ لا يوجد اتفاق في الأوساط الرسمية والشعبية على الوجود الأمريكي في العراق، كما أن هذا الوجود قد يستخدم كوسيلة ضد دول الجوار، مما سيؤدي إلى توتر في علاقات العراق الإقليمية، ويوجد احتمال آخر يفترض انخفاض الوجود العسكري الأمريكي في العراق. ويحمل الوجود الأمريكي في العراق نوعين من المخاطر.

أولاً: أخطار بقاء القوات الأمريكية في العراق؛ لأن بقاء القوات الأمريكية قد يعرض القوات العراقية والمدنيين للخطر؛ بسبب الهجمات المتكررة من قبل بعض الفصائل الإسلامية التي تعارض الوجود الأجنبي العسكري على الأراضي العراقية، وتستند إلى قرار مجلس النواب العراقي بإخراج كل القوات العسكرية من العراق، وتعتمد تلك الفصائل بين الحين والآخر إلى قصف السفارة الأمريكية والقواعد العسكرية الأمريكية، كما أن وجود القواعد الأمريكية يُعد هدفاً للدول المعادية إليها مثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والذي يجعل من العراق ساحة لتصفية الحسابات، كذلك

يرى بعضهم أنّ الوجود الأمريكي الدبلوماسي بهذا الحجم الكبير يُعدُّ مزعماً للاستقرار الداخلي وراعي لأي تظاهرات أو تحركات غير شرعية تقف بالصد من الحكومة العراقية حينما تعارض الأخير التوجهات الأمريكية¹¹.

ثانياً: أخطار انسحاب القوات الأجنبية في العراق. ترى بعض الكتل السياسية أنّ انسحاب القوات الأمريكية لا يمكن الحديث عنه الآن، وذلك لاعتبارات عديدة، منها أنّها غير مطمئنة أو مؤمنة بالشراكة الوطنية مع بعض أطراف العملية السياسية، وترى كذلك أنّ الجيش العراقي ما زال إلى الآن يعتمد في بعض المفاصل الدفاعية على القوات الأمريكية، والقوات الدولية، ومن ثمّ أنّ انسحابهم سيزيد من العمليات الإرهابية والتدخلات الخارجية، ويرى بعض المتابعين للتنظيمات الإرهابية أنّ انسحاب الولايات المتحدة من العراق سيعيد إلى أرض العراق تلك التنظيمات الإرهابية، وخصوصاً وجود بيئة حاضنة لها، وتجمعهم في مخيمات قرب الحدود العراقية، من الناحية الإستراتيجية يُعدُّ الوجود الأمريكي بمنزلة ملء الفراغ الإستراتيجي في مناطق الخليج العربي والشرق الأوسط، إذ إنّ انسحابها الآن وبمثل وضع الحكومة العراقية سيجعل العراق ساحة صراع بين القوة الدولية والإقليمية للسيطرة على العراق، وملء الفراغ الذي سيخلفه انسحابها، فضلاً عن الشلل الذي قد يصيب العملية السياسية؛ لأنّها الضامن لتلك العملية من وجهة نظر بعض السياسيين، وبانسحابها كذلك ستظهر بعض المشكلات منها، واضطراب العلاقة بين الإقليم والمركز، وصعوبة الحفاظ على النشاط الاقتصادي العراقي على وتيرة واحدة¹².

2. موقف العراق من العلاقات الأمريكية-الإيرانية

تمثّل الجمهورية الإسلامية في إيران تحدياً لمشاريع الولايات المتحدة في العراق، وبالمقابل فإنّ هذه المشاريع تمثّل تحدياً لإيران، وما ينتج عن التغيرات في السياسة الخارجية العراقية يتحكم بصورة كبيرة في اتجاهات هذه التحديات، ومدى التصعيد فيها لأيّ من الطرفين الأمريكي والإيراني، وتدفع هذه الأسباب الولايات المتحدة للتفاوض مع إيران، فضلاً عن أسباب أخرى منها أنّ التيار الإسلامي تيار كبير في العراق، ومن المعروف أن التيارات الإسلامية بغض النظر عن توجهاتها قريبة من إيران؛ لأنّها جمهورية إسلامية، كذلك فإنّ إيران دولة إقليمية تمتلك القدرة على التأثير في

11. كيف تبدو العلاقات بين بغداد وواشنطن بعد انتهاء المهام القتالية؟ موقع فناة 07.01.2022، dw،

<https://p.dw.com/p/44dcQ>

12. أحمد الدباغ، الوجود العسكري الأمريكي في العراق.. حقائق وأرقام، موقع الجزيرة للدراسات، 8/4/2021،

[/https://www.aljazeera.net](https://www.aljazeera.net)

التغيرات الحالية في العراق لحماية مصالحها، ولكن هذه القدرة سوف تتحوّل إلى قدرة إقليمية بعد عالمي إذا ما نجح المشروع النووي الإيراني.

توضّح هذه التحديات المتبادلة بين الولايات المتحدة وإيران أنّ البلدين يواجهان خيارات متناقضة، مع الإقرار بحقيقة أنّ التنافس بين قوة عالمية متمثلة بالولايات المتحدة وقوة إقليمية متمثلة بإيران، وهو فارق له أهميته، فالأدوات لدى الولايات المتحدة كقوة عالمية تمكنها من تجاوز التحديات التي تواجهها بمفردها، في حين أنّ الأدوات التي لدى إيران تحتاج للتنسيق مع أطراف أخرى؛ لمواجهة التحديات، وتوصف طريقة تعامل إدارة الرئيس الأمريكي بايدن مع إيران بالمرنة، بالمقارنة مع سياسة سلفه ترامب، والذي تبنّى سياسة الضغط القصوى مع إيران.

إذاً، إنّ أيّ خلاف بين البلدين سيكون العراق بمنزلة ساحة حرب ممّا قد يعرّض الاستقرار السياسي والاجتماعي للخطر، وسيخلف خسائر اقتصادية قوية، كذلك سيهدد كيان الدولة العراقية وسيادتها وسمعتها إقليمياً ودولياً، ناهيك عن أخطار انقسام المجتمع العراقي بين قوى وفصائل مسلحة ستساعد إيران وتوجهاتها، وقوى اجتماعية تعارض أن يكون العراق ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية.

3. التهديد السوري

انتقال سوريا بعد الاستقرار النسبي من الشريك الأمني للعراق إلى المهدد المحتمل، خصوصاً أنّ النظام في سوريا يسعى جاهداً إلى صناعة حل للأزمة السورية عبر شراكة «روسية-تركية» بعيداً عن إيران، وما يعزز هذه الخيار هو رغبة روسيا في الانسحاب التدريجي من سوريا خصوصاً إذا طال أمد الحرب الأوكرانية، وعدم قدرة إيران على ملء الفراغ، والانهيار الكبير في الاقتصاد السوري، إذ إنّ الانسحاب الروسي من سوريا نتيجة الضغوط العسكرية الاقتصادية لحرّبا مع أوكرانيا، وعدم ملء الفراغ من إيران أو تركيا، سيجعل من سوريا ساحة صراع وتمدد النفوذ لدول الجوار، وستكون حاضنة للجماعات الإرهابية، خصوصاً في ظل وجود المخيمات التي تحوي عوائل داعش، ووجود الفصائل الإرهابية المسلحة، ممّا يجعل سوريا مهددة للأمن القومي العراقي، عن طريق تهرب الإرهابيين إلى العراق، ومن ثمّ قد يؤدي إلى زيادة وتيرة العمليات الإرهابية في العراق، وزيادة عمليات التهريب عبر الحدود¹³.

13. أمينة تشليك، انسحاب روسيا من سوريا.. تأثيره وتنافس إقليمي ودولي لاستغلاله، موقع شبكة الأناضول، 05.06.2022، <https://www.aa.com.tr/ar>

4. العلاقات العراقية الإيرانية

قد تتعرض العلاقات العراقية الإيرانية إلى اختبار صعب يتطلب من العراق إدارة العلاقات بصورة متوازنة عن طريق تشابك المصالح الاقتصادية والسياسية، لينتقل هذا التحالف من مرحلة ما هو مطلوب من العراق إلى مرحلة ما هو مطلوب من التحالف، وذلك بعد تنامي ضغط إيران على العراق؛ لتكون جزءاً من مشروع إيران، لإنشاء تحالف الشرق؛ لكسر حاجز العزلة الذي تعاني منه إيران؛ بسبب عقوباتها الاقتصادية، والضغط الاقتصادي على أطراف التحالف من لبنان مروراً بسوريا، والعراق، واليمن. سيضع دخول العراق مع إيران في أي حلف واضح وصريح مع إيران العراق تحت طائلة العقوبات الأمريكية الأوروبية والعزلة الدولية، والخليجية من جديد، لذا على العراق مواصلة سياسية النأي عن تشكيل المحاور والانضمام إليها، واعتماده السياسية الخارجية الوسطية، والبحث عن المصالح العراقية مع أطراف خارج أطراف الصراع في الشرق الأوسط.

5. العلاقات العراقية-الصينية

قد تُعدّ علاقات العراق الاقتصادية مع الصين تهديداً لعلاقة العراق مع الولايات المتحدة؛ لأنّ إدارة الرئيس جو بايدن ربما تكون مشغولة بقضايا أكثر تعقيداً من تطوّر مجالات العلاقات الصينية العراقية على المستوى الاقتصادي، لا سيّما أنّ القوى الفاعلة في صنع القرار السياسي الخارجي الأميركي تصرّ على التعامل مع الصين كتهديد إستراتيجي مستقبلي (وفق إستراتيجية الأمن القومي الأميركي الأخيرة) لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وبزيادة العلاقات الصينية العراقية قد يؤدي إلى أن يواجه العراق مضايقات مالية أمريكية؛ لارتباط العراق اقتصادياً مع الولايات المتحدة، فضلاً عن تشديد البنك الفدرالي الأمريكي القيود على الكيانات، والأشخاص، بحجة غسل الأموال، أو دعم الإرهاب، وقد تؤثر الولايات المتحدة على الداخل العراقي؛ لتعطيل المشاريع الصينية في العراق، أو إثارة الداخل ضد الحكومة¹⁴.

14. إباد العنبر، العراق.. إلى أين تتجه بوصلة السياسة الخارجية؟ موقع الحرة، 25 ديسمبر 2022،

<https://www.alhurra.com/different-angle>

الخاتمة

مما تقدّم نستنتج أنّ التطورات الإقليمية والدولية والمورث من الحكومات العراقية السابقة فرضت مجموعة من القيود والتحديات على السياسة الداخلية والخارجية العراقية، تحديات يصعب حلها في مدة حكم حكومة واحدة؛ لصعوبة تلك التحديات وتحذرها وتشابكها، لذا يقتضي التعامل الناجح مع هذه التحديات المحلية، والإقليمية، والدولية القيام بعدد من الخطوات الداخلية والخارجية خطوات مدروسة ووفق رسم سياسات، ووضع خطط إستراتيجية، وتحديد مدد زمنية معينة، ومتابعتها ومراجعتها مراجعةً دورية، والعمل على اتجاهات عديدة، لتجنب تلك التحديات الداخلية والخارجية منها العمل على تفعيل أداء وحدة صنع القرار السياسي عن طريق تجاوز عقبات الحكومة الائتلافية، والمحاصصة الحزبية عن طريق الاتفاق على أهداف واضحة ومحدّدة من أجل المرونة والسرعة في عملية صنع القرار، والمتابعة الدقيقة للبرنامج الحكومة، وإشراك كل الأحزاب وأطراف المجتمع العراقي في إنجاحه، وإبداء الشفافية في شرح العقبات التي تواجه تطبيق البرنامج الحكومي. وضرورة تطوير التعاون الإقليمي والدولي في المجالات المتعددة، وعدم اقتصره على التعاون الأمني، لا سيّما العمل الاقتصادي والثقافي؛ لتشابك المصالح بين العراق والدول المجاورة، وتفعيل دور الدبلوماسية الشعبية والاقتصادية، وتأكيد الوسطية، والابتعاد عن سياسية المحاور في السياسة الخارجية العراقية.